تقرير لـ"الأمناء" يبحث آخر مستجدات تنفيذ اتفاق الرياض وسر تدخل بن سلمان وخيارات الانتقالي القادمة..

اتفاق الرياض والفرصة الأخيرة

- ماذا يدور خلف الكواليس بالرياض؟
- وكيف تدخل بن سلمان وحسم الخلاف بين الانتقالي والشرعية؟
- ولماذا ترفض الشرعية تنفيذ الاتفاق؟ وما خيارات الانتقالي القادمة؟
- الزبيدي: تشكيل حكومة مناصفة بشكل عاجل أولوية هامة بالنسبة للانتقالي
- محلل سعودي يكشف عن اتفاق سري تقوم به الشرعية يستهدف التحالف والانتقالي
- هل تعود المهرة إلى حضن الجنوب؟

"الأمناء" تقرير / صالح لزرق:

يمثل اتفاق الرياض آخر فرصة بالنسبة للحكومة الشرعية الإخونجية التي ترفض تنفيذ البنود التي عليها، وتحاول تمرير مخططاتها على المجلس الانتقالي وعلى التحالف العربي خدمة للمشروع التركي القطري.

اتفاق الرياض ينص على تعيين مدير أمن للعاصمة عدن ومحافظ وتعيين حكومة مناصفة مع الانتقالي الجنوبي، ومن ثم تنفيذ الشق العسكري وهو دمج القوات في الجنوب في إطار وزارة الداخلية والدفاع وعودة انتشار الحزام الأمني والنخبة الشبوانية في كل من أبين وشبوة وانسحاب كامل القواتً وعودتها إلى معسكراتها ما قبل أحداث أغسطس.

رفضت الشرعية تنفيذ ما عليها من بنود خلال أكثر من سبعة أشهر على توقيع الاتفاق وقامت بالتصعيد العسكري وحشدت قوات إضافية من مأرب وسيئون والمهرة.

فجرت الشرعية الوضع العسكري في ١٧ رمضان بتوجيهات قطرية تركية، وحاولت التقدم نحو أبين وفشلت في كل مساعيها، بل كلفهم الهجوم الكثير، حيث سقطت قيادات عسكرية كبيرة بين قتيل وجريح وأسير .

أكثر من خمسين يوما عجزت المليشيات الإخوانية في اختراق الجدار الجنوبي الذي يؤكد التزامه لجهود التحالف العربي، وعلى رأسه المملكة، في إنجاح اتفاق الرياض .

ووجه هادي، في كلمته الأخيرة التي ألقاها، بوقف إطلاق النار في أبين واحترام جهود السعودية، ومنذ إعلان التحالف رسميا وقف إطلاق النار لا تزال القوات تواصل حرف الهدنة بشكل يومي وتقصف وتهاجم مواقع القوات الجنوبية رغم وجود الفريق السعودي المراقب لوقف إطلاق النار.

وشدد عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي، خلال استقباله السفير البريطاني لدى اليمن مايكل آرون، على أهمية تحديث وتنفيذ اتفاق الرياض، وأولوية تشكيل حكومة جديدة مناصفة بموجب اتفاق الرياض وبشكل عاجل، تتولى مهامها بشكل فوري، وعلى رأس ذلك تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وكذا متابعة تنفيذ باقي بنود الاتفاق.

وأكد الزبيدي على دعم المجلس لعملية السلام التي يقودها المبعوث الخاص مارتن غريفيث، برعاية الأمم المتحدة، وكذا استعداد المجلس للمشاركة في العملية، مؤكداً على استحالة وجود أي حلول حقيقية بدون تمثيل حقيقي وكامل.

رفض للشرعية بتنفيذ اتفاق الرياض

الشرعية ومنذ اليوم الأول وهي تتهرب من توقيع الاتفاق في الرياض، وبعد التوقيع رفضت تنفيذ ما عليها من بنود وحاولت عرقلة الاتفاق، حيث دفعت بقوات خفر السواحل، الذي يعارض بنود الاتفاق.

ويرى مراقبون سياسيون أن اتفاق الرياض قطع الأطماع الإخوانية في الجنوب وأيضا في الحكومة الشرعية التي ظلت مسيطرة على مفاصل منظومة الشرعية وسخرتها خدمة للمشروع الإخواني الذي تقوده قطر وتركيا في المنطقة.

ويقف خلف رفض الشرعية تنفيذ اتفاق الرياض قوى معادية للتحالف العربي، وفي مقدمتها تركيا، التي تبحث عن موطئ قدم لها في جنوب لتوسيع نفوذها في الجنوب والسيطرة على مضيق باب المندب والبحر الأحمر فيما اتفاق الرياض ينهي كل هذه الأحلام القطرية التركية.

بن سلمان يحسم الخلاف بين الشرعية والانتقالي

تدخل نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة الشرعية بخصوص تنفيذ بنود اتفاق الرياض وإنهاء الخلاف بينهم .

وقال الناشط السياسي الجنوبي وجدي السعدي، في منشور له على "الفيسبوك": "الخلاف بين الحكومة اليمنية والانتقالي الجنوبي حول اتفاقية الرياض يتعلق ببنود الاتفاق، فالحكومة تريد تنفيذ الشق العسكري والأمني قبل البدء في تنفيذ الشق السياسي، والانتقالي يريد تنفيذ الشق السياسي، قبل العسكري والأمني".

وأكد السعدي أن نائب وزير الدفاع الأمير (خالد بن سلمان) حسم الخلاف بينهما ليتفق الجميع على تنفيذ الشق السياسي أولا على أن يلحقه فيما بعد ما يتعلق بالجانب العسكري والأمني. مؤكدا بأن الأمير خالد بن سلمان كان هو الضامن على تنفيذ الإنتقالي للجانب العسكري والأمني لاحقاً.

ماذا يدور خلف الكواليس؟

بدأت مشاورات سياسية بين الحكومة والمجلس الانتقالي، وذلك لتنفيذ الشق السياسي من اتفاق الرياض، بعد نجاح الجهود السعودية في وقف إطلاق النار بين الطرفين في أبين .

مصادر خاصة حصلت عليها "الأمناء" قالت إن الفرق السياسية من الحكومة الشرعية وفرق التفاوض التابعة للمجلس الانتقالي بدأت اجتماعاتها في العاصمة السعودية الرياض، للتوافق على تسمية محافظ جديد للعاصمة عدن ومدير للشرطة فيها.

بحسب المصدر، فإنه في حال تم التوافق على تسمية محافظ لعدن ومدير للشرطة وقائد للمنطقة العسكرية الرابعة، فإنه سيتم الانتقال لاحقاً للتشاور حول تشكيل "حكومة الكفاءات"، والتي ستتألف من ٢٤ حقيبة فقط بالمناصفة بين الشرعية والمجلس الانتقالي.

ماذا تخطط الشرعية بالسر؟

لم يعد الأمر خافيا على أحد فيما تخطط له الحكومة الشرعية التي يسيطر عليها حزب الإصلاح الإخواني، حيث تخطط الحكومة الإخوانية لضرب التحالف العربي وتمكين إيران من الشمال وتركيا من الجنوب.

وقال الناشط والسياسي سامي الجعوني في تغريدة له: "التكتيك السياسي التي تلعب فيه الشرعية اليمنية هو التأثير النفسي تدريجياً حتى تضع أن مشكلة اليمن الأساسية هي بين الحكومة والانتقالي وليس الحوثي".

وأضاف الجعوني: "ما يتم الاتفاق سراً بالأقاليم هو تسليم (اقتصاديا وعسكرياً) الشمال لإيران والجنوب لتركيا وهم من يحكم ما يسمونه بـ (اليمن الجديد)".

خيارات الانتقالي القادمة

لدى الانتقالي الجنوبي خيارات في حال تنصّل الشرعية على تنفيذ بنود اتفاق الرياض، وأبرزها تحريك الشارع الجنوبي في محافظات الجنوب التي لم تعلن موقفها من الإدارة الذاتية وأبرزها حضرموت والمهرة وأيضا محافظة شبوة.

ونجح المجلس الانتقالي خلال الفترة الماضية في اختراق جبهة الشرعية سواء سياسيا أو عسكريا، حيث تمكن عسكريا من السيطرة على سقطرى وصد هجوم الإخوان في شقرة وأحداث جردان ونصاب في شبوة التي اعتبرها مراقبون عسكريون تحفيفاً للضغط العسكري في جبهة شقرة.

وعلى الناحية السياسية تمكن الانتقالي من إعلان الإدارة الذاتية للمحافظات الجنوبية والسيطرة على الإيرادات في المحافظات الجنوبية التي سخرتها الشرعية لأغراض شخصية وحزبية.

وكان الانتقالي قاب قوسين أو أدنى من السيطرة على محافظة حضرموت وإعلان الإدارة الذاتية كما حصل في سقطرى لولا تدخل التحالف العربي في هدنة بين الطرفين ووقف أي تصعيد سياسي أو عسكري.

ومن المتوقع عودة التصعيد السياسي والعسكري في شبوة وحضرموت وكذا في المهرة بعد رفض مليشيات الإخوان وقف إطلاق النار في شقرة.

فيما ألمح القيادي في المجلس الانتقالي سالم ثابت العولقي إلى استعادة محافظة المهرة إلى حضن الجنوب.

وقال العولقي إن المهرة البوابة الشرقية للجنوب لن تقبل ولن يقبل أبناؤها أن تكون منصة لأي أجندة تسعى لاستهداف التحالف العربي بقيادة السعودية.

وأضاف العولقي: "سيبقى دور التحالف في المهرة والجنوب عامة صمام أمان وتبقى المهرة جنوبية الهوى والهوية وإقليما في دولة الجنوب الفيدرالية المستقلة القادمة".